

# الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

أطفالنا والإنتفاضة

إعداد: مأمون النجار

نيسان، 2001

© محرم 1422 هـ، نيسان، 2001  
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2001. *أطفالنا والانتفاضة*. رام الله- فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى دائرة النشر والتوثيق/ قسم خدمات الجمهور على العنوان التالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ص. ب. 1647، رام الله- فلسطين

هاتف: 2406340 (970-2)

فاكس: 2406343 (970-2)

بريد إلكتروني: [diwan@pcbs.pna.org](mailto:diwan@pcbs.pna.org)

صفحة الكترونيه: <http://www.pcbs.org>

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
	مقدمة
11	الواقع الديمغرافي للأطفال
11	الواقع الاقتصادي
13	الواقع التعليمي
13	البيئة التعليمية
15	الشهداء من الطلبة
16	الطلبة الجرحى
16	الواقع الصحي
18	الأطفال الجرحى والشهداء
22	الأطفال المعتقلون
25	الآثار النفسية التي ظهرت على الأطفال
26	قصص من واقع الانتفاضة
	المراجع

## قائمة والجداول والأشكال

الصفحة	الجداول
19	جدول (1): عدد الأطفال الذين استشهدوا خلال الفترة 2000/9/29 - 2000/12/31، حسب الفئات العمرية ومكان الإصابة والمنطقة.
	الأشكال
11	شكل (1): نسبة الأطفال (0-17 سنة) من المجموع الكلي للسكان حسب الفئات العمرية في الأراضي الفلسطينية، منتصف العام 2000.
15	شكل (2): التوزيع النسبي للطلاب الذين استشهدوا خلال الفترة 2000/9/29 - 2001/1/25، حسب الفئات العمرية.
20	شكل (3): التوزيع النسبي للأطفال الذين استشهدوا خلال الفترة 2000/9/29 - 2000/12/31، حسب مكان الإصابة.
20	شكل (4): التوزيع النسبي للأطفال الذين استشهدوا خلال الفترة 2000/9/29 - 2000/12/31، حسب أداة الإصابة والمنطقة.



## صرخة

من الأم الفلسطينية ..... إلى نساء العالم نرفع صرختنا عالية

من قلب ينبض بالألم، والفاجعة، نتوجه إليكم لترفعوا صوتكم معنا من اجل وضع حد لمأساتنا نحن أمهات ونساء فلسطين، وللحد من قتل أبناءنا الذين يسقطون كل يوم !!! فقط لأنهم يدافعون عن تحقيق حلمهم في الوصول لدولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس يعيشون فيها بحرية واستقرار، وسلام ... !

الأمهات الفلسطينيات يلبسن السواد، ويعشن الحزن لسقوط أطفالهن وهم في عمر الورود على أيدي الصهاينة ... لقد شاهدتم في الأسابيع الماضية كم وكيف تقتنص رصاصات الحقد أعين أطفالنا ووجوههم، وصدورهم، وهم يواجهون بحجارتهم الدبابات وأسلحة الدمار والقتل الإسرائيلية في معركة غير متكافئة ... !

متى سيقرب قلب العالم رافة بأطفال يسرقهم الموت برصاصات الغدر؟ وأطفال تنتظرهم الإعاقة الكاملة مدى الحياة؟!

إلى متى سيبقى في هذا العالم أناس هائمون بأحلامهم، وسعادتهم واستقرارهم، بينما أطفالنا يعيشون تحت ظلم جائر، واحتلال قاتل يحرمهم الحق في الحياة؟... ! إلى متى سيبقى العالم مغمضا عينيه عن استمرار غياب العدالة بحق الفلسطينيين؟

إننا نتطلع إلى صحوة دولية لتحقيق العدالة والشرعية الدولية ووضع حد لقتل أبناءنا على أيدي قوات الاحتلال الغاشم.

## مقدمة

رغم ما رافق مسيرة السلام من توقعات إيجابية، وآمال واسعة في تغيير الواقع الأليم الذي عاشه الشعب الفلسطيني، وخاصة الأطفال ومنذ الإعلان عن قيام دولة (إسرائيل)، ومروراً بالاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، والانتفاضة المباركة عام 1987، إلا أن المعطيات على أرض الواقع تشير إلى عكس ذلك، فرغم الأمل الذي كان سائداً بأن يشهد العام 1996 تحسناً نوعياً في الظروف المعيشية والعامية، وتنفيذ كافة الاتفاقيات التي تمت بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومات الإسرائيلية، إلا أن إسرائيل لم تنفذ معظم هذه الاتفاقيات خاصة إعادة الانتشار وتحرير الأسرى، ووقف الاستيطان ومصادرة الأراضي، وفتح الطريق الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بقيت إسرائيل تسيطر على 90% من الضفة الغربية. وتسببت الحكومة اليمينية الإسرائيلية بزعماء بنيامين نتانياهو عن طريق المماطلات وإبطاء المفاوضات في عملية السلام، والعديد من الإجراءات والممارسات الاستفزازية التي عكست رؤيتها الخاصة لعملية السلام كتوسيع المستوطنات القائمة، وبناء المستوطنات الجديدة وفتح النفق أسفل حائط البراق، إلى اندلاع الأحداث والمواجهات في العام 1996. وها هي انتفاضة الأقصى المباركة تتدلع لنفس الأسباب تقريبا حيث ما زالت الأمور على حالها على الرغم من جولات المفاوضات المستمرة.

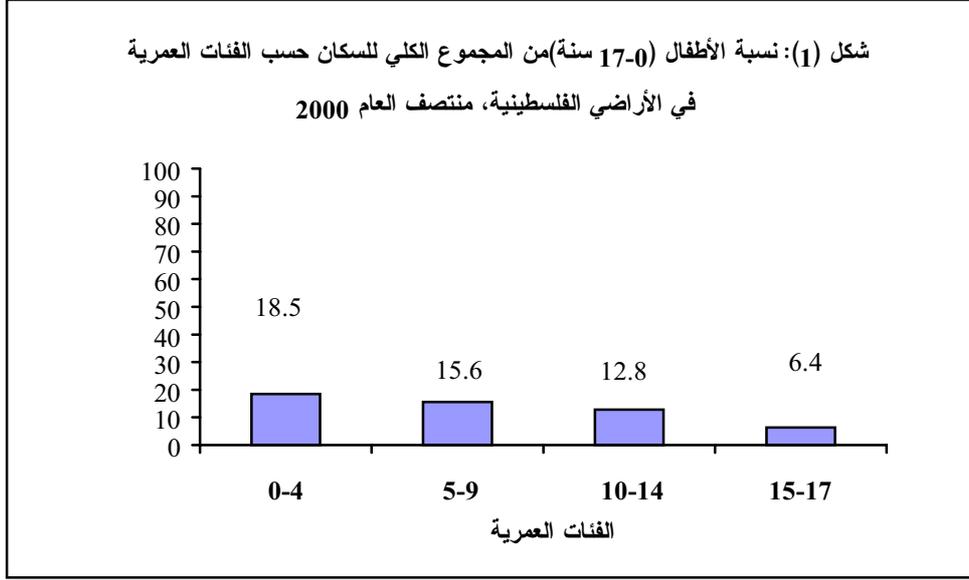
لم تكن الزيارة الإستفزازية التي قام بها شارون زعيم حزب الليكود للحرم القدسي الشريف، وتحت حراسة الشرطة، وبمباركة من الحكومة التي يتزعمها إيهودا باراك، هي السبب الرئيس لاندلاع الإنتفاضة، بل كانت بمثابة الشرارة التي اشعلت حريقاً مقوماته موجودة، وذلك بسبب الممارسات والسياسات التعسفية الإسرائيلية التي ما زالت مستمرة، رغم الإتفاقيات الموقعة.

منذ اليوم الأول للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وهو يمارس أبشع صنوف الهمجية بحق السكان الفلسطينيين، هادفاً من وراء ذلك إلى تعزيز سيطرته على الأرض والسكان بعد أن فشل في إفراغ الأرض من سكانها الأصليين، والذين يرفضون التسليم بالأمر الواقع الذي تحاول سلطات الاحتلال فرضه عليهم، مما أدى إلى اندلاع المواجهات مع قوات الاحتلال في العديد من المرات، كان أبرزها انتفاضة عام 1987، وانتفاضة النفق، وانتفاضة الأقصى التي ما زلنا نعيش أحداثها حتى الآن، حيث يحاول والعدو الصهيوني إخمادها، مستخدماً العقوبات الجماعية، وألته الحربية ضد المدنيين، مما أدى إلى وقوع عدد كبير من الجرحى والشهداء، من بينهم عدد كبير من الأطفال.

وفي هذا التقرير سنحاول القاء الضوء على الإنتهاكات التي تقوم بها سلطات الاحتلال لحقوق الطفل الفلسطيني، تلك الحقوق التي نصت عليها اتفاقية حقوق الطفل، حيث يمكن القول أن الأطفال هم أكثر الفئات تأثراً من هكذا أحداث، وذلك لصغر سنهم واعتمادهم الكبير على من هم أكبر منهم سناً في جميع شؤونهم. ولقد تأثر الأطفال الفلسطينيون من الإجراءات الإحتلالية بأشكال عدة منها المباشر وغير المباشر، وسيتم التركيز في هذا التقرير على نواحي الأثر المباشر على الأطفال وبنوع من التفصيل بالقدر الذي يسمح به توفر البيانات. وسيتناول هذا التقرير وبالتحديد، أثر الإجراءات على الواقع التعليمي للأطفال، الواقع الصحي، الأطفال الشهداء والجرحى، الأطفال المعتقلون، إضافة للأثار النفسية، وكما يشتمل التقرير على بعض القصص الواقعية من الإنتفاضة والمتعلقة بالأطفال.

## الواقع الديمغرافي للأطفال<sup>1</sup>

تشير التقديرات السكانية إلى أن عدد السكان المقيمين إقامة معتادة في الأراضي الفلسطينية في منتصف العام 2000 بلغ 3,150,056 مليون نسمة تشكل الإناث منهم ما نسبته 49.5%، ويتوزع السكان في الأراضي الفلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة بواقع 63.9% و 36.1% على التوالي.



ويعتبر المجتمع الفلسطيني مجتمعاً فتيماً، وذلك أن نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة تشكل 53% من مجموع السكان، وتشير التقديرات إلى أن نسبة الأطفال من مجموع السكان سوف تتناقص عبر الزمن لتصل إلى 50.4% في العام 2010. وبالنسبة لتوزيع الأطفال حسب الفئات العمرية، فإن الأطفال في الفئة العمرية 0-4 سنوات يشكلون 18.5% من المجموع الكلي للسكان و 34.9% من مجموع الأطفال، وتعتبر هذه الفئة هي الأكبر تليها الفئة العمرية 5-9 سنوات حيث تشكل ما نسبته 15.6% من المجموع الكلي للسكان و 29.4% من مجموع الأطفال، أما الأطفال في الفئة العمرية 10-14 سنة فإنهم يشكلون 12.8% من مجموع السكان و 24% من مجموع الأطفال، وأخيراً فإن الأطفال في الفئة العمرية 15-17 سنة فإن نسبتهم 6.4% من مجموع السكان الفلسطينيين و 12.0% من مجموع الأطفال الفلسطينيين وتشكل الإناث ما نسبته 49% تقريباً وذلك في جميع الفئات العمرية.

## الواقع الإقتصادي

أصبح الحصار العسكري والاقتصادي الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية سياسة معروفة، وثابتة تطبقها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ اندلاع انتفاضة الشعب الفلسطيني المجيدة في التاسع من كانون أول عام 1987، وعلى الرغم من توقيع اتفاق أوسلو في أيلول عام 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية في أيار 1994 على أجزاء من الأراضي الفلسطينية، إلا أن الحكومات الإسرائيلية لم تتوقف عن تطبيق هذه

<sup>1</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. التقرير السنوي - 2000. أطفال فلسطين - قضايا وإحصاءات. سلسلة إحصاءات الطفل رقم (3). رام الله - فلسطين.

السياسة، بل أعمت في تطبيقها في فترة التسعينات، وفي هذا الصدد، تشير الإحصاءات إلى أن عدد أيام الحصار العسكري والاقتصادي خلال السنوات (1993-1996) وصل إلى حوالي (342) يوماً في قطاع غزة، وحوالي (291) يوماً في الضفة الغربية، وكان عام 1996 هو الأسوأ، حيث بلغ عدد أيام الحصار العسكري والاقتصادي (138) يوماً في قطاع غزة، و(132) يوماً في الضفة الغربية، أي ما يعادل (37.8%)، و(36.2%) من عدد أيام السنة في كلا المنطقتين على التوالي، وخلال السنوات (1997-1999) استمرت الحكومات الإسرائيلية في تطبيق سياسة الحصار العسكري والاقتصادي، وتحت ذرائع "الأمن" الإسرائيلي مع اختلاف شدة إجراءات وممارسات القمع الإسرائيلي، وتبعاً للظروف الأمنية والسياسية المحيطة بالمنطقة، والحصار العسكري والاقتصادي يمكن أن يكون جزئياً أو شاملاً<sup>2</sup>.

إن الترجمة العملية للحصار العسكري والاقتصادي، هو تقطيع الأوصال، وتجزئة الأراضي الفلسطينية إلى جزر معزولة عن بعضها البعض، حيث تغلق الطرق داخلياً ما بين المناطق والمحافظات والمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وتغلق كافة الحدود والمعابر الخارجية التي تربط الأراضي الفلسطينية مع العالم الخارجي بما فيها إسرائيل.

خلال الفترة من 1 أكتوبر 2000 وحتى 31 يناير 2001، تم إغلاق نقاط الحدود الفلسطينية-الإسرائيلية المستخدمة لتنتقل العمال ولتدفق البضائع لمدة 93 يوماً، أي ما يعادل 75.6% من أيام هذه الفترة. كما تم فرض قيود داخلية على التنقل وإغلاقات داخلية جزئية وتامة، بما نسبته 100% من أيام هذه الفترة بالنسبة للضفة الغربية، و89% من هذه الفترة بالنسبة لقطاع غزة، وتم إغلاق الحدود الدولية مع الأردن (من جهة الضفة الغربية) ومع مصر (من جهة قطاع غزة) بنسبة 29% و 50% على التوالي من عدد أيام الفترة المذكورة<sup>3</sup>.

خلال الشهور الأربعة الأولى من انتفاضة الأقصى المباركة قدرت الخسائر الإجمالية للاقتصاد الفلسطيني الناجمة عن الحصار بحوالي 1,151 مليون دولار، أي ما يعادل 20% من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام 2000 على افتراض عدم وجود إغلاق للحدود، فقد قدرت خسائر إجمالي الناتج المحلي بـ 907.3 مليون دولار، بنسبة انخفاض 50% في إجمالي الناتج المحلي، بينما بلغت خسائر عائدات العمال في إسرائيل والمستوطنات بـ 243.4 مليون دولار، بنسبة انخفاض 75% في إجمالي عائدات العاملين في إسرائيل والمستوطنات<sup>4</sup>.

تسبب فقدان فرص العمل في إسرائيل إلى جانب القيود المفروضة على حرية التنقل وإغلاق الحدود في زيادة معدل البطالة بنسبة 38% (أي ما يقارب أكثر من 250 ألف شخص)، في حين وصلت هذه النسبة إلى 11% (أي ما يقارب 70 ألف شخص) في الأشهر التسعة الأولى من العام 2000. ونتيجة لمعدل الإعاقة المرتفع في الأراضي الفلسطينية، فإن البطالة تؤثر الآن مباشرة في دخل حوالي 900 ألف شخص، أي ما نسبته 29% من عدد السكان، وحصلت زيادة بنسبة 53.8% على عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، حيث ازداد عدد الفقراء من حوالي 650 ألف شخص إلى مليون شخص، كما ارتفعت معدلات الفقر من 21% إلى 32%<sup>5</sup>.

<sup>2</sup> مركز الديمقراطية وحقوق العاملين.

<sup>3</sup> تقرير مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة، أثر المواجهات والقيود المفروضة على الحركة والإغلاقات على الإقتصاد الفلسطيني، من 2001/1/31-2000/10/1.

<sup>4</sup> المصدر السابق.

<sup>5</sup> المصدر السابق.

إن الترددي في الأوضاع الاقتصادية حتما سينعكس سلباً على واقع الطفل، وفي جميع المجالات، على اعتبار أن الأطفال هم جزء من هذا المجتمع، ويعتمدون على الغير في تلبية الاحتياجات، فالانخفاض في دخل الأسرة سوف يؤدي إلى عدم قدرتها على تلبية احتياجات الأطفال في جوانب التغذية والصحة والتعليم والترفيه، وغيرها من الأمور، وعلى المستوى العام فإن الانخفاض في الدخل القومي سيعطل تنفيذ الخطط التنموية ومنها التي تهدف للارتقاء بواقع الأطفال.

### الواقع التعليمي

في العام الدراسي 2001/2000 بلغ عدد الطلبة الملحقين بالمرحلتين الأساسية والثانوية 914,269 طالباً وطالبة، وتشكل الإناث ما نسبته 49.5% من مجموع الطلبة. وقد بلغ عدد الطلبة في المرحلة الأساسية 835,586 طالباً وطالبة أما الطلبة في المرحلة الثانوية فقد بلغ عددهم 78,683 طالباً وطالبة. وتوفر الحكومة التعليم لما نسبته 68.0% من مجموع طلبة المدارس في حين توفر وكالة الغوث التعليم لما نسبته 25.6% من مجموع طلبة المدارس، أما القطاع الخاص فيوفر التعليم لما نسبته 6.4% من مجموع طلبة المدارس.

ومنذ تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية لمهامها في العام 1994 طرأ تطور ملحوظ على الواقع التعليمي، حيث شهدت الفترة الممتدة بين الأعوام (1994-2000) ارتفاعاً في عدد المدارس، وارتفاعاً في معدلات الالتحاق الإجمالي والصافي بالمرحلتين الأساسية والثانوية، وكذلك شهدت الفترة المذكورة انخفاضاً في نسب الرسوب، والتسرب من المدارس وفي كلا المرحلتين الدراسيتين.

### البيئة التعليمية<sup>6</sup>

لقد مارس الاحتلال الإسرائيلي ومنذ العام 1967 سياسة تعطيل العملية التعليمية والتأثير عليها سلباً قدر استطاعته. فأغلق المدارس ومنع الطلبة والمعلمين من الوصول إليها، أدوات استخدمت باستمرار ولم يكن استهداف العملية التعليمية فقط بالتضييق والإغلاق بل ومارست سلطات الاحتلال أيضاً سياسة ممنهجة للحد من تطور المؤسسات التعليمية، فالإجراءات الأخيرة والمتمثلة في الحصار والإغلاق للمناطق الفلسطينية، ومنع الطلبة من الوصول إلى مدارسهم، وتحويل بعض المدارس إلى ثكنات عسكرية واستهداف مباني المدارس بالقصف، ما هي إلا جزء من هذه السياسة.

---

<sup>6</sup> قاعدة بيانات وزارة التربية والتعليم حتى تاريخ 2001/1/25. (بيانات غير منشورة)



الرعب يلاحق الطلبة في كل مكان

يبلغ عدد المدارس التي تقع في محيط مناطق المواجهة (في محيط أقل من 500 متر)، حوالي 272 مدرسة أي ما نسبته 15.4% من مجموع المدارس في الأراضي الفلسطينية البالغ عددها 1,767 مدرسة، وتبلغ نسبة الطلبة في المدارس الواقعة في مناطق التماس 13.7% من مجموع طلبة المدارس والبالغ عددهم 914,269 طالباً وطالبة وتتنوع أعداد المدارس الواقعة في مناطق التماس حسب المرحلة على النحو التالي:-

- هناك 185 مدرسة أساسية تحتوي على الصفوف من الأول وحتى العاشر.
- هناك 85 مدرسة ثانوية شاملة، فيها صفوف من المرحلة الأساسية.
- هناك مدرستان تحتويان فقط على الصف الحادي عشر والثاني عشر.

لقد أدى الحصار الذي فرضته سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ بداية انتفاضة الأقصى المباركة إلى عدم انتظام الدراسة في عدد كبير من المدارس بسبب عدم قدرة الطلبة من الوصول إلى مدارسهم، وبدرجة أساسية لعدم قدرة المعلمين من الوصول إلى مدارسهم بسبب الحواجز وإغلاق الطرق لمدة 80 يوماً متواصلة. حيث تراوح نقص المعلمين في المدارس بين 10% - 90% من المعلمين الأصليين في كل مدرسة.

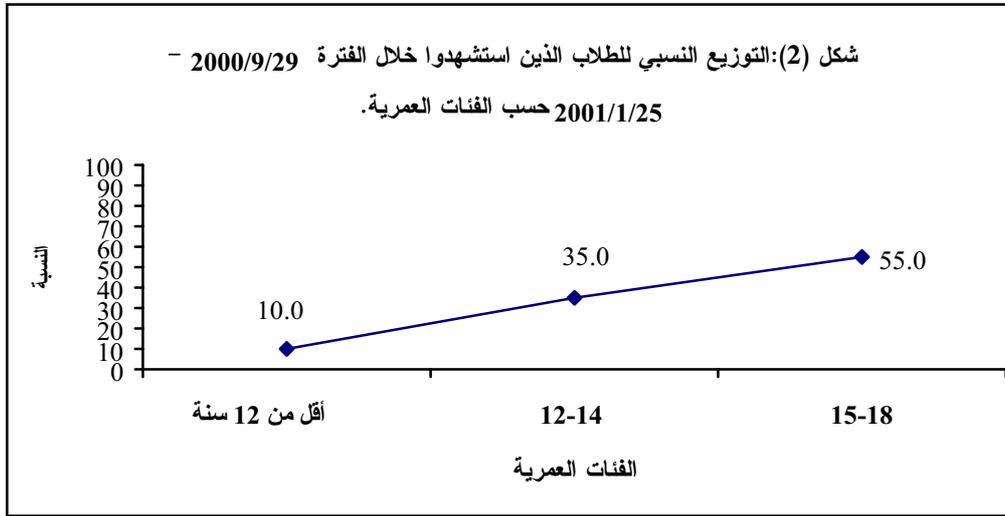
تسبب منع التجول الذي فرض على البلدة القديمة في مدينة الخليل لأكثر من 100 يوم، الى توقف الدراسة في 28 مدرسة بالكامل، مما أدى إلى حرمان ما يزيد عن 13,000 طالب وطالبة و 460 معلم من الوصول إلى مدارسهم، وفي نابلس أغلقت المدارس الواقعة في محيط قبر يوسف لمدة 30 يوماً متواصلة مما أدى الى منع وصول الطلبة والمعلمين إلى هذه المدارس، وكذلك فقد توقفت الدراسة في مدارس بلدة حواره لمدة 30 يوماً تقريباً بسبب منع التجول المتواصل الذي فرض على البلدة.

ومن الإجراءات والممارسات الإحتلالية التي أثرت على الواقع التعليمي للأطفال، احتلال وتحويل المدارس الى ثكنات عسكرية، حيث أن هذا الأسلوب ليس بالجديد، فكانت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الانتفاضة الأولى تسيطر على المدارس وتحويلها إلى ثكنات عسكرية ومراكز اعتقال وخلال انتفاضة الأقصى قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بالسيطرة على 4 مدارس في مدينة الخليل مما حرم 2,400 طالب وطالبة من الحضور إلى مدارسهم، وقد تعرض ما يقرب من 45 مدرسة في مناطق عدة من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى اعتداءات من قبل الجيش الإسرائيلي تراوحت بين المداهمة، وإطلاق الغاز المسيل للدموع، والرصاص والقصف الشديد مما تسبب في شل العملية التعليمية في هذه المدارس، إضافة إلى الأضرار التي لحقت في مباني هذه المدارس، حيث قدرت الخسائر على هذا الصعيد بحوالي 400,000 دولار أمريكي، كما أن العديد من هذه المدارس قد تعرض لعمليات إعتداء متكررة، كما حصل في مدارس سيلة الظهر وحوار ومدارس الخضر وتوقع مما أدى الى استشهاد وإصابة العديد من الطلبة.

<sup>7</sup> قاعدة بيانات وزارة التربية والتعليم. (بيانات غير منشورة)

## الشهداء من الطلبة<sup>8</sup>:

بلغ عدد الشهداء من الطلبة حتى تاريخ 2001/1/5 60 شهيداً يتوزعون مناصفة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ويشكل الشهداء الطلبة ما نسبته 61.9% من مجموع الأطفال الشهداء.



المصدر: قاعدة بيانات وزارة التربية والتعليم. (بيانات غير مشورة)

كان العدد الأكبر من الطلبة الشهداء يتركز في الفئة العمرية 15-18 سنة بواقع 33 شهيداً أي ما نسبته 55.0% من مجموع الشهداء من الطلبة، أما النسبة المتبقية فقد توزعت بواقع 35.0% و 10.0% للفئات العمرية 12-14 سنة وأقل من 12 سنة على التوالي. أما فيما يتعلق بإمكان الإصابة لحالات الاستشهاد فتظهر المعطيات أن 55.0% من الطلبة الشهداء كانت إصابتهم في الرأس والرقبة، في حين بلغت نسبة الطلبة الشهداء الذين كانت إصابتهم في الصدر 38.3%، تبين النتائج أن 93.3% من الاصابات حدثت في الجزء العلوي من الجسم، مما يؤكد أن الهدف من إطلاق النار كان القتل المتعمد.



وسيبقى مقعد الشهيد محمد الدرة فارغاً

أما الطلاب الشهداء ممن هم في المرحلة الأساسية فقد شكلوا ما نسبته 70.0% من مجموع الشهداء ومما يثير الاستغراب في موضوع الطلبة الشهداء هو توزيعهم حسب المنطقة الذي ظهر فيه تساوي بواقع 30 شهيداً للضفة الغربية و 30 شهيداً في قطاع غزة. ويتوزعون أيضاً بالتساوي حسب المرحلة وفي المنطقتين بواقع 21 شهيداً في المرحلة الأساسية و9 شهداء في المرحلة الثانوية.

<sup>8</sup> قاعدة بيانات وزارة التربية والتعليم

## الطلبة الجرحى

بلغ عدد الطلبة الجرحى خلال الفترة الواقعة ما بين 2000/11/29-9/29 حوالي 1,740 طالبا وطالبة، أي ما نسبته 17.4% من المجموع الكلي لجرحى الانتفاضة لنفس الفترة، ومن حيث توزيع الطلبة الجرحى حسب مديريات التربية والتعليم فقد لوحظ أن منطقة خان يونس كانت الأعلى من حيث عدد الطلبة الجرحى حيث بلغ عددهم 677 طالباً منهم ثلاث طالبات، وهم يمثلون 38.9% من مجموع الطلبة الجرحى في الضفة الغربية وقطاع غزة، و80.9% من مجموع الطلبة الجرحى في قطاع غزة، أما منطقة الخليل بلغ عدد الطلبة الجرحى فيها حوالي 337 طالباً منهم 12 طالبة ويمثلون 19.4% من المجموع الكلي للطلبة الجرحى و37.3% من مجموع الطلبة الجرحى في الضفة الغربية.

وفيما يتعلق بتوزيع الطلبة الجرحى حسب أداة الإصابة، فأن المعطيات تشير إلى أن النسبة الأعلى كانت للإصابة بالأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط حيث بلغت 45.1% من مجموع الإصابات، ويأتي في المرتبة الثانية الإصابات بالرصاص الحي، حيث بلغت نسبتها 32.6% من مجموع الإصابات، أما الإصابات الناتجة عن استنشاق الغاز السام والمسيل للدموع فقد بلغت 8.2% من مجموع إصابات الطلبة، في حين كانت إصابات الطلبة الناجمة عن الاعتداءات والضرب 4.8% من مجموع إصابات الطلبة.

لقد كانت أعلى نسبة إصابات للطلبة الجرحى في منطقة الأطراف بما فيها الحوض والكتف فقد بلغت 51.4%، أما الإصابات في منطقة الرأس فبلغت 15.1% منها 1.9% كانت في منطقة العين، وغالبا ما أدت هذه الإصابة فقدان العين، وبلغت نسبة الإصابات في الصدر والبطن والظهر 12.2% من مجموع الإصابات.

بلغت نسبة الطلبة الجرحى ممن هم في المرحلة الأساسية 58.3% من مجموع الطلبة الجرحى، وكانت أعلى نسبة بين طلبة الصف العاشر، حيث بلغ عدد الجرحى 420 طالباً وهم يمثلون 24.1% من المجموع الكلي للطلبة الجرحى و 41.4% من مجموع الطلبة الجرحى في المرحلة الأساسية. أما الجرحى من طلبة المرحلة الثانوية فبلغت نسبتهم إلى 41.7% من مجموع الطلبة الجرحى ويتوزعون بواقع 51.4% في الصف الحادي عشر و 49.6% في الصف الثاني عشر<sup>9</sup>

## الوقاع الصحي

عندما تسلمت السلطة الوطنية الفلسطينية في منتصف العام 1994، كان القطاع الصحي يعاني حالة من الترددي في مستوى الخدمات الطبية والصحية، ورغم الجهود التي تبذلها وزارة الصحة إلا أن الوضع الصحي في الأراضي الفلسطينية ما زال يواجه الكثير من المشاكل والعقبات التي تعترض سبل تطوره وبالتالي تحد من قدراته على تلبية احتياجات المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، فمنذ اندلاع انتفاضة الأقصى بذلت جهود هائلة وحثيثة من قبل المؤسسات الصحية والحكومية وغير الحكومية لمواجهة التحدي المتمثل في العدد الهائل والمتزايد في أعداد الجرحى والمصابين وكان على الطواقم الطبية الفلسطينية أن توفر العلاج لهذه الأعداد الكبيرة من المصابين وفي أسرع وقت ممكن.

<sup>9</sup> قاعدة بيانات وزارة التربية والتعليم

لقد بينت أحداث انتفاضة الأقصى بصورة واضحة الحاجة الماسة للعمل على تطوير القطاع الصحي بشكل أكبر لمواجهة الأوضاع الطارئة، والتي ينتج عنها إصابات بأعداد كبيرة كما في الوضع الحالي، فهناك نقص في عدد الأسرة حيث بلغ في المستشفيات الحكومية في الضفة الغربية 789 سريراً موزعة على 8 مستشفيات<sup>10</sup>، وفي قطاع غزة بلغ عدد الأسرة في هذه المستشفيات 1031 سريراً موزعة على 5 مستشفيات<sup>11</sup>، ويلاحظ أن منطقة المعسكرات الوسطى وكذلك شمال قطاع غزة تفتقر لوجود مستشفيات حكومية، حيث يوجد في مدينة غزة 3 مستشفيات، وواحدة في خانينوس وأخرى في رفح. أما عدد الأسرة في المستشفيات الأهلية، فقد بلغ في الضفة الغربية والقدس 1094 سريراً في 18 مستشفى أما في غزة فقد بلغ العدد 314 سريراً موزعة على 6 مستشفيات، أما القطاع الصحي الخاص فقد بلغ عدد الأسرة فيه 258 سريراً في الضفة الغربية بما فيها القدس مقابل 36 سريراً في مستشفيات هذا القطاع في غزة<sup>12</sup>.

من جهة أخرى يوجد بها نقص كبير في الأجهزة الطبية الحديثة والكوادر الطبية المتخصصة، وبالتحديد جراحة الأعصاب والجراحات الدقيقة، مما استدعى تحويل عدد من الحالات إلى مستشفيات في الدول المجاورة. كما أن سيارات الإسعاف غير مزودة بمعدات العناية المكثفة، وكذلك هناك نقص في عدد سيارات الإسعاف، وفي عدد المسعفين، وإضافة للعوامل الذاتية الناتجة عن عدم توفر الإمكانيات الكافية لمواجهة مثل هذه الأحداث فقد تعرض القطاع الصحي إلى معوقات كبيرة قامت بها ووضعتها قوات الاحتلال مما أدى زيادة الصعوبات في مواجهة الموقف وحدثت من القدرة على تقديم الخدمات والإسعاف للجرحى والمرضى، وقد تمثل ذلك في العديد من الإجراءات.

- منع الحصار سيارات الإسعاف من التحرك وإخلاء المصابين ونقل المرضى، وتعرضت سيارات الإسعاف وطواقمها لإطلاق النار من قبل قوات الاحتلال، فقد تعرضت 78 سيارة إسعاف في الضفة الغربية وقطاع غزة للتدمير، 9 سيارات منها دمرت تدميراً كاملاً.

- عمل الحصار على عدم تمكن العاملين في المستشفيات والمراكز الطبية من أطباء وفنيين وعاملين من الوصول إلى مراكز عملهم، مما أدى إلى إرباك العمل ووجود نقص حاد في أداء الخدمات المقدمة للمرضى والمصابين.

- لقد أدى الحصار إلى صعوبات في عملية التحويلات الداخلية والخارجية للمرضى والمصابين من أجل العلاج.

- أدى تقطع أوصال المحافظات إلى منع وإعاقة الإمدادات الطبية من الوصول إلى محافظات الوطن، وخاصة الأوكسجين اللازم لغرف العمليات والأطفال الخدج، حيث يوجد صعوبات بالغة في إرسال هذه المواد إلى محافظات غزة بسبب الحصار.

- عمل الحصار على عدم تمكن الطواقم الطبية من تنفيذ برامج الرعاية الأولية كالتطعيمات.

- أدى إغلاق المطار إلى تأخير وصول الجرحى الذين تماثلوا للشفاء إلى مطار غزة وبقائهم في العريش كما أعاق إغلاق المطار نقل الجرحى إلى مطار العريش أو مطار القاهرة، كما أن إغلاق الجسور لم يمكن الجرحى الذين تماثلوا للشفاء من الوصول إلى الضفة الغربية عن طريق عمان أو الجرحى الذين سينقلون للعلاج في الخارج.

- عمل إغلاق المطار على تأخير علاج مرضى القلب والأورام ومرضى الفشل الكلوي، كما عمل على تأخير وصول الإمدادات الطبية المختلفة والتي كانت ستصل من عمان إلى الضفة الغربية، أو من مطار العريش إلى قطاع غزة.

<sup>10</sup> لا تشمل مستشفى الأمراض العقلية في بيت لحم

<sup>11</sup> لا تشمل مستشفى العيون ومستشفى الطب النفسي في قطاع غزة

<sup>12</sup> الهيئة المستقلة لحقوق المواطن

- تقوم سلطات الإحتلال بمنع وعرقلة ادخال 33 سيارة اسعاف جديدة، و80 طن من الأدوية، و4 غرف عمليات طوارئ عن طريق المعابر مع مصر والأردن
- منع الحصار الطواقم المكلفة بمعالجة المياه بالكلور من الوصول إلى أماكن عملها، وكذلك تم منع سيارات النفايات من ممارسة عملها<sup>13</sup>.

## الأطفال الجرحى والشهداء

"تتعترف الدول الأطراف بأن لكل طفل حقاً أصيلاً في الحياة"

(اتفاقية حقوق الطفل المادة 6-1)

"تكفل الدول الأطراف إلى أقصى حد ممكن بقاء الطفل ونموه"

(اتفاقية حقوق الطفل المادة 6-2)

إن الحق في الحياة هو أول وأهم حقوق الطفل والذي يجب على الحكومات أن تحميه بكل إمكاناتها، لكن المعطيات والأرقام على أرض الواقع تشير إلى أن الحكومة الإسرائيلية تسخر كل إمكاناتها وجهدها لانتهاك حقوق الأطفال الفلسطينيين خاصة حقهم في الحياة الذي كفلته لهم كافة المواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

إن قوات الإحتلال الإسرائيلي تستخدم كافة أنواع الأسلحة، الخفيفة منها والثقيلة، حتى الزوارق البحرية والطائرات، ضد المدنيين الفلسطينيين، وكأنها تواجه جيشاً مجهزاً بأحدث أنواع الأسلحة، ومما يدل على ذلك العدد الكبير من الجرحى والشهداء الذين سقطوا خلال انتفاضة الأقصى.



وأصبحت عيون الأطفال أهدافاً لجنود الإحتلال

بلغ عدد الجرحى خلال الفترة الواقعة 2000/9/29 وحتى 2001/1/25 ما مجموعه 12,904 جريحاً تلقوا علاجاً في المستشفيات والمراكز الطبية، منهم 54.0% في محافظات الضفة الغربية، مقابل 38.1% في محافظات قطاع غزة، أما النسبة المتبقية والبالغة 7.9% فقد كانت في المناطق المحتلة عام 1948، وتجدر الإشارة إلى أنه تم علاج 8,435 حالة ميدانياً. وقد شكلت الإصابات في صفوف الأطفال ممن هم دون سن الثامنة عشرة ما نسبته 47.0% من مجموع الإصابات. أما فيما يتعلق بمكان الإصابة للمجموع الكلي للجرحى فقد توزعت بواقع 20.0% في الصدر، 18.0% في الرأس، 20.0% في البطن والحوض، وتركزت أعلى نسبة للإصابات في الأطراف حيث بلغت 42.0% من مجموع الجرحى<sup>14</sup>.

<sup>13</sup> من المؤتمر الصحفي الذي عقده الدكتور عماد طرورية مدير عام وزارة الصحة في مقر المركز الصحفي الدولي بالهيئة العامة للإستعلامات 2001/1/15.

جدول (1): عدد الأطفال الذين استشهدوا خلال الفترة 2000/9/29-2000/12/31، حسب الفئات العمرية، مكان

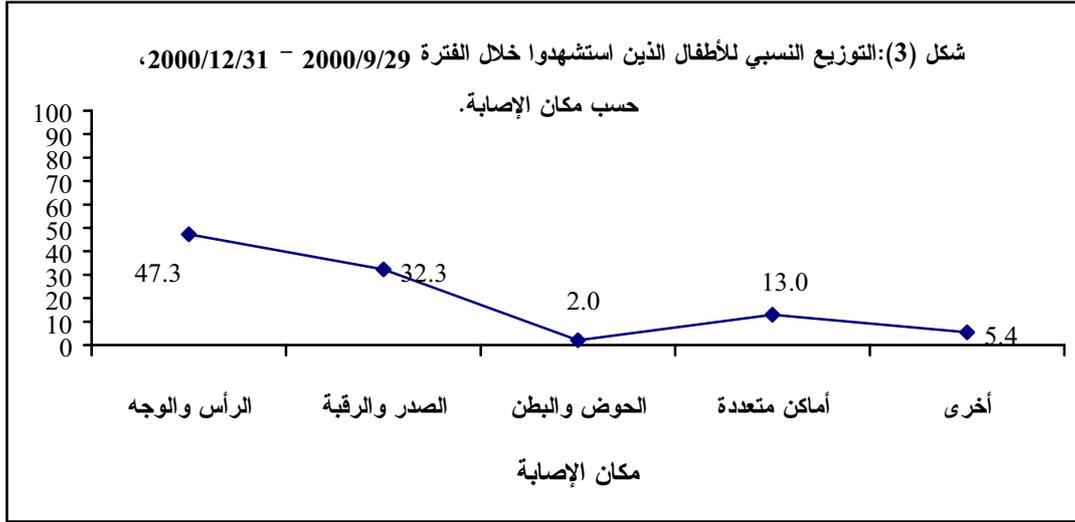
الإصابة والمنطقة.

إجمالي الإصابات	مكان الإصابة				المنطقة والفئة العمرية	
	الوجه والرأس	الصدر والرقبة	الحوض والبطن	أماكن متعددة		أخرى
<b>الضفة الغربية</b>						
5	0	0	0	1	4	أقل من 12 سنة
9	4	4	0	1	0	14-12
37	15	11	1	9	1	17-15
51	19	15	1	11	5	مجموع الضفة الغربية
<b>قطاع غزة</b>						
1	1	0	0	0	0	أقل من 12 سنة
16	12	4	0	0	0	14-12
25	12	11	1	1	0	17-15
42	25	15	1	1	0	مجموع قطاع غزة
<b>الأراضي الفلسطينية</b>						
6	1	0	0	1	4	أقل من 12 سنة
25	16	8	0	1	0	14-12
62	27	22	2	10	1	17-15
93	44	30	2	12	5	مجموع الأراضي الفلسطينية

المصدر: الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين

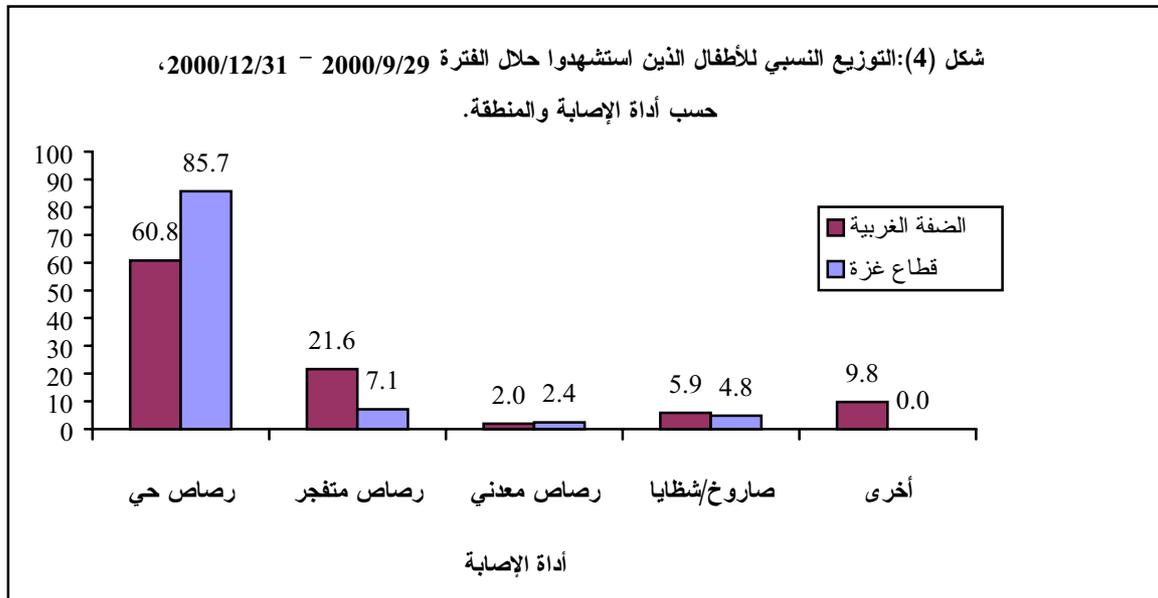
بلغ عدد الأطفال الشهداء منذ بداية اندلاع انتفاضة الأقصى المباركة وحتى نهاية كانون الأول 93 شهيداً منهم 51 شهيداً في الضفة الغربية أي ما نسبته 54.8% من مجموع الشهداء الأطفال، 42 شهيداً في قطاع غزة ويشكلون 45.2% من مجموع الشهداء الأطفال في الأراضي الفلسطينية كما كان هناك شهيداً في الأراضي المحتلة عام 1948 يبلغ من العمر 17 عاماً.

بلغت أعلى نسبة للأطفال الشهداء في الأراضي الفلسطينية للفئة العمرية 17-15 سنة، 66.7% تتوزع بواقع 39.8% في الضفة الغربية و26.9% في قطاع غزة، تليها الفئة العمرية 14-12 سنة حيث بلغت نسبة الشهداء 26.9% من مجموع الأطفال الشهداء في الأراضي الفلسطينية يتوزعون بواقع 9.7% و 17.2% في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. هذا وقد شكل الأطفال الشهداء ممن هم دون سن الثانية عشرة 6.5% من مجموع الأطفال الشهداء في الأراضي الفلسطينية.



المصدر: قاعدة بيانات الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين. (بيانات غير منشورة)

يبين الشكل (3) التوزيع النسبي للأطفال الشهداء في الأراضي الفلسطينية حسب مكان الإصابة، حيث بلغت أعلى نسبة إصابة في الرأس والوجه 47.3%، يتوزعون بواقع 43.2% في الضفة الغربية، و56.8% في قطاع غزة. وبلغت نسبة الإصابة في الصدر والرقبة 32.3%. حيث يتضح أن غالبية الإصابات للشهداء 79.6% قد استهدفت الجزء العلوي من الجسم، حيث يكون توجيه الإصابة للجزء العلوي غالباً بهدف القتل، وهذا ما أكدته شهادة أحد جنود حرس الحدود أمام لجنة تحقيق في أحداث المناطق المحتلة عام 1948 التي أسفرت عن قتل 13 فلسطينياً، " إن الجنود قد تلقوا أوامراً بإطلاق النار بهدف القتل حتى قبل إطلاق الغاز السام والمدعم لتفريق المتظاهرين"



المصدر: الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين.

استخدم جنود جيش الاحتلال كافة أنواع الأسلحة في قمع الانتفاضة حتى المحرم منها دولياً. وقد استخدمت هذه الأسلحة ضد المدنيين ولم يكن هناك أي استثناء حتى للأطفال، فقد استشهد 67 طفلاً في الأراضي الفلسطينية جراء إصابتهم بالرصاص الحي أي ما نسبته 72.0% من مجموع الشهداء الأطفال في الأراضي الفلسطينية، بينما سقط 15%

من الأطفال شهداء برصاص الدمدم المحرم دولياً، 5.4% نتيجة إصابتهم بالصواريخ أو شظاياها، بالإضافة إلى 2.1% استشهدوا نتيجة الإصابة بعيار معدني، استنشاق الغاز السام، والدهس من قبل المستوطنين، وإعاقة النقل للمستشفيات<sup>15</sup>.

لقد أصبح واضحاً للقاصي والداني، حجم الانتهاكات التي تقوم بها قوات الإحتلال، لحقوق الطفل الفلسطيني، على الرغم من أن إسرائيل تعتبر طرفاً في إتفاقية حقوق الطفل-حيث وقعت عليها بتاريخ 1991/11/2- إلا أنها وكعادتها تضرب بعرض الحائط كافة المواثيق والإتفاقيات الدولية، ففي حين أن كل من هو دون سن الثامنة عشرة، يعرف حسب إتفاقية حقوق الطفل على أنه طفل، نجد أن قادة جيش الإحتلال يعرفون الطفل أن كل من هو دون سن الثانية عشرة طفلاً، وبالتالي فإن الجنود يتلقون أوامر تسمح لهم بإطلاق النار بغرض القتل لمن تتجاوز أعمارهم سن الثانية عشرة، وفي لقاء أجرته الصحافية أميرا هاس من صحيفة هآرتس الإسرائيلية بتاريخ 2000/11/20 مع أحد جنود جيش الإحتلال، جاء فيها:

الجندي:- انهم يمنعونا من إطلاق النار على الأطفال.

هاس:- وكيف يقولون لكم ذلك؟

الجندي:- لا تطلقوا النار على من هم في سن 12 سنة أو أقل.

هاس:- هذا يعني أن الطفل فوق 12 سنة مسموح إطلاق النار عليه.

الجندي:- من هو في سن 12 سنة فما فوق مسموح، لأنه لم يعد طفل بعد، لأنه قد تجاوز البارمتسفا (نوع من الطقوس يعمل للأطفال اليهود يدل على أنهم دخلوا مرحلة عمرية جديدة).

هاس: لكن البارمتسفا تكون في سن الثالثة عشرة.

الجندي: من سن الثانية عشرة فما فوق مسموح إطلاق النار عليه، هذا ما يقولونه لنا.

هاس: لكن القانون الدولي، الطفل هو حتى سن الثامنة عشرة.

الجندي:- هذا ما يقوله (جيش الدفاع) للجنود، لكن لا أعرف ما الذي يقولونه لوسائل الإعلام.

---

<sup>15</sup> الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين، البيانات حتى تاريخ 2000/12/31.

"لا يحرم أي طفل من حرية بصورة غير قانونية أو تعسفية. ويجب أن يجري اعتقال الطفل أو احتجازه أو سجنه وفقاً للقانون ولا يجوز ممارسته إلا كملجأ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة"

(اتفاقية حقوق الطفل المادة 37-أ)



ولا ينجوا الأطفال من الإعتقال حتى أثناء سيرهم في الشارع

منذ اندلاع الانتفاضة قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ولا زالت تقوم بحملات اعتقال عشوائية واسعة في صفوف المواطنين الفلسطينيين. وقد بلغت حصيلة هذه الاعتقالات حتى تاريخ 2001/1/15 أكثر من 700 معتقل في الضفة الغربية وقطاع غزة، منهم 35.7 % أطفالاً، غالبيتهم (60.0%) من أطفال القدس.

إن عملية اعتقال الأطفال الفلسطينيين من قبل سلطات الاحتلال تعتبر انتهاكاً صارخاً لحقوقهم التي كفلتها اتفاقية حقوق الطفل، فهذه الاعتقالات غير قانونية وتعسفية، فغالباً ما تتم هذه الاعتقالات دون توجيه تهمة محددة، إضافة إلى أنها وفي معظمها لا تخضع لمعايير الاعتقال التي تستلزم وجود مذكرة قضائية مرفقة بلائحة اتهام محددة، وإنما تتم هذه الاعتقالات بناءً على ادعاءات رسمية مسنودة بالقوانين العسكرية التي ابتدعتها سلطات الاحتلال لخدمة أهدافه السياسية. وتستمر عملية انتهاك حقوق الطفل لتطال ظروف الاعتقال، حيث يتم اعتقال الأطفال بطريقة إرهابية من قبل الوحدات الخاصة (المستعربين) والتي تنهال عليهم بالضرب الوحشي، أو من قبل قوات معززة من الجيش بمرافقة المخابرات وهذا النوع من الاعتقال عادة ما يتم بعد منتصف الليل، حيث يتم اقتحام المنزل بطريقة تبث الرعب في قلب ساكنيه وخاصة الأطفال منهم، وبعد ذلك يتم وضع القيود في أيدي المعتقل وتعصب عينيه ومن ثم يتم اقتياده من قبل رجال المخابرات والقوات العسكرية المرافقة له ويرسل مباشرة إلى التحقيق، حيث لا يوجد هناك فرق في إجراءات التحقيق مع الأطفال وغيرهم حيث يتم التحقيق مع الأطفال من قبل نفس الطاقم الذي يحقق مع الكبار، ويعيش الأطفال المعتقلون نفس ظروف التحقيق التي يعيشها المعتقلون الكبار.

لقد نصت العديد من المواثيق الدولية على تحريم التعذيب، ووضع حد لسوء المعاملة داخل السجون أو المعتقلات أو أماكن التوقيف، نورد منها هنا:

"لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة"

(الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - المادة 5)

تضمن كل دولة طرف أن تكون جميع أنواع التعذيب جرائم بموجب قانونها الجنائي وينطبق الأمر ذاته على قيام أي شخص بأي محاولة لممارسة التعذيب وعلى قيامه بأي عمل آخر بشكل تواطؤ ومشاركة في التعذيب".  
(اتفاقية مناهضة التعذيب - المادة 4)

"لا يجوز التذرع بأية ظروف استثنائية أياً كانت، سواء أكانت هذه الظروف حالة حرب، أو تهديد بالحرب، أو عدم استقرار سياسي داخلي، أو أية حالة من حالات الطوارئ العامة الأخرى، كمبرر للتعذيب".  
(اتفاقية مناهضة التعذيب - المادة 2-2)

"يحظر صراحة على جميع الأطراف السامية المتعاقدة، جميع التدابير التي من شأنها أن تسبب معاناة بدنية أو إبادة للأشخاص المحميين الموجودين تحت سلطتها، ولا يقتصر هذا الخطر على القتل والتعذيب، والعقوبات البدنية والتشويه، والتجارب العلمية والطبية التي لا تقتضيها أي أعمال وحشية أخرى، سواء قام بها وكلاء مدنيون أو عسكريون".  
(اتفاقية جنيف الرابعة - المادة 32)

النصوص السابقة تتحدث عن الأفراد بشكل عام سواء كانوا أطفالاً أم كباراً. أما اتفاقية حقوق الطفل وفي المادة 37-أ فتنص على أن:-

"تكفل الدول الأطراف أن لا يتعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ولا تفرض عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة بسبب جرائم يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن 18 عام دون وجود إمكانية للإفراج عنهم".

على الرغم مما أوردناه سابقاً من نصوص المواثيق والاتفاقيات الدولية، والتي تحرم التعذيب بل وتجرمه إلا أن سلطات الاحتلال وكعادتها تضرب بعرض الحائط كافة المواثيق والأعراف الدولية، وتمارس أقصى وأعنف صنوف التعذيب الجسدي والنفسي ضد المعتقلين الأطفال ومن الأساليب التي تستخدمها المخابرات الإسرائيلية في تعذيب المعتقلين الأطفال:-

- تغطية الوجه والرأس بكيس نتن الرائحة، مما يؤدي إلى تشويش الذهن وإعاقة التنفس.
- الشبح: حيث يتم إيقاف الطفل المعتقل أو إجلاسه في أوضاع مؤلمة ولفترات طويلة.
- الحرمان من النوم وقضاء الحاجة لفترات طويلة.
- الحرمان من الطعام والشراب لفترات طويلة إلا بالقدر الذي يبقي المعتقل حياً وعند تقديم الطعام الرديء في العادة، لا يعطى المعتقل الوقت الكافي لتناول طعامه.
- الضرب المبرح ويشمل الصفع والركل والخنق والضرب على الأماكن الحساسة.
- تعريض المعتقل لموجات باردة شتاءً وحارة صيفاً حيث يتم شبح المعتقل في العراء لفترات طويلة.
- التهديد ويشمل هذا الأسلوب، التهديد بإحداث الإعاقات، والتهديد بالاعتداء الجنسي على الطفل المعتقل أو أحد ذويه من الإناث.
- حبس المعتقل مع العملاء والمتعاونين مع سلطات الاحتلال والذين غالباً ما يقومون بالاعتداء على المعتقل.
- أسلوب الهز: حيث يقوم المحقق بالإمساك بالمعتقل وهزه بشكل منظم وبقوه وسرعة كبيرة بحيث يهتز العنق والصدر والكتفين، الأمر الذي يؤدي إلى إصابة المعتقل بحالة إغماء ناتجة عن ارتجاج الدماغ، وهذه الطريقة خطيرة وقد تؤدي إلى الوفاة.

وعلى الرغم من الاحتجاجات والاعتراضات التي قدمت من قبل المنظمات الحقوقية والمحامين ضد استخدام الأساليب الوحشية في تعذيب المعتقلين، إلا أن الحكومة الإسرائيلية وفي منتصف تشرين ثاني من عام 1994 سمحت للشرطة الإسرائيلية وجهاز الشاباك باستخدام أساليب صارمة لانتزاع الاعترافات من المعتقلين. إن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الأطفال الفلسطينيين لا تقف عند مرحلة التحقيق بل وتتعداها إلى المراحل اللاحقة، ففي حين تنص المادة 37 من اتفاقية حقوق الطفل:

"يكون لكل طفل محروم من حريته الحق في الحصول السريع على مساعدة قانونية وغيرها من المساعدة المناسبة، فضلاً عن الحق في الطعن في شرعية حرمانه من الحرية أمام محكمة أو سلطة مختصة مستقلة ومحايدة أخرى، وفي أن يجري البت وبسرعة في أي إجراء من هذا القبيل".

وعلى هذا الصعيد وفي كثير من الحالات يتم منع المحامين من زيارة موكلهم وغالباً ما يكون المبرر عدم انتهاء التحقيق، وفي بعض الأحيان لا يسمح للمحامين بالاطلاع على أدلة الإدعاء كما أن محاكمة الأطفال المعتقلين تتم أمام المحاكم العسكرية وهي نفس المحاكم التي يحاكم أمامها المعتقلين البالغين. ويعاني الأطفال المعتقلون من أبناء القدس من خرق فاضح لحقوقهم يتمثل في احتجازهم مع المعتقلين الجنائين اليهود وهو ما يشكل خطراً كبيراً على حياتهم، فقد تعرض الطفل أيمن الزربا 16 عاماً وهو معتقل في سجن تلموند للاعتداء من قبل أحد السجناء الجنائين اليهود حيث سكب عليه الماء الساخن مما أدى إلى حرق جبهته وإصابة عينه بالحول<sup>17</sup>.

يتعرض الأطفال المعتقلون أمام المحاكم الإسرائيلية إلى أحكام قاسية لا تتناسب مع التهم الموجهة لهم وفي الفترة الحالية يواجه الطفل المتهم بإلقاء الحجارة حكماً قد يصل إلى 18 شهراً بعد أن كان يصل إلى ستة شهور، وهو ما يدل على عدم استقلالية القضاء الإسرائيلي وتبعيته للقرار السياسي. فالفلسطيني يتعرض لأقسى العقوبات في حال قيامه بأمور بسيطة في حين يكون التساهل بحق المستوطنين الذين يسلبون حياة الأطفال، فمن منا لم يسمع بالحكم الذي أصدرته المحاكم الإسرائيلية بحق المستوطن المجرم قاتل الطفل حلمي شوشة والذي تلقى حكماً يتمثل ب 6 شهور في خدمة المجتمع وذلك بحجة أن المتهم لم يكن يقصد قتل الطفل، وهل من ينهال بالضرب على رأس طفل بعقب المسدس يكون قاصداً قتله؟!!!

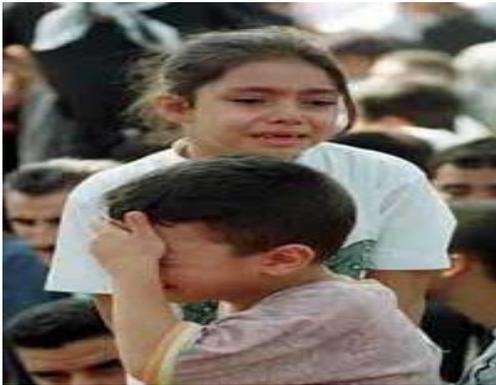
بعد توقيع اتفاقيات السلام بين السلطة الوطنية والحكومة الإسرائيلية وانسحاب الجيش الإسرائيلي من المدن الفلسطينية، تم نقل السجناء الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل وهو ما يعتبر انتهاكاً للمادة 76 من اتفاقية جنيف الرابعة، وهذا خلق أيضاً مشكلة لدى الأطفال المعتقلين حيث لا يتمكن الكثير من الأهل من زيارة أطفالهم المعتقلين ولفترات طويلة. كذلك فإن قرارات مديرية السجون الإسرائيلية زادت الأمر سوءاً من خلال تحديد الأشخاص المسموح لهم بزيارة المعتقل، وهم الوالدين، والأخوة بشرط أن يكونوا دون سن الرابعة عشرة، وفوق الأربعين، وهو ما يحرم الأطفال المعتقلين من رؤية أسرهم وأقاربهم، مما يعتبر انتهاكاً للمادة 37-ج من اتفاقية حقوق الطفل والتي تنص على حق الطفل في البقاء على اتصال مع أسرته عن طريق المراسلات والزيارات. ومما تجدر الإشارة له هنا أن اعتقال الأطفال يمنعهم من حقهم في

<sup>17</sup> جريدة الأيام 2001/1/25.

التعليم وذلك بناءً على قرار محكمة العدل العليا لعام 1978 وهذا ينطبق على المعتقلين الأمنيين، على الرغم من أن السجناء المدنيين بإمكانهم تلقي التعليم.

### الآثار النفسية التي ظهرت على الأطفال

يعيش الطفل الفلسطيني ومنذ اندلاع الانتفاضة حالة قديمة جديدة من العنف الإسرائيلي والذي تمثل في استخدام جميع الأسلحة والوسائل العسكرية ضد المدنيين ودون استثناء للأطفال. إن ضراوة الواقع في الأيام الأخيرة جعلت الأطفال أكثر الفئات تأثراً من الناحية النفسية وذلك بسبب عدم تطورهم النفسي، والإدراكي والاجتماعي، إضافة إلى تعرضهم المباشر للعنف الإسرائيلي المفرط. إن درجة ظهور الآثار النفسية الناتجة عن الأزمات تختلف من طفل إلى آخر وذلك حسب خبرة الطفل وشدة تأثيره بالحدث وكيفية تعامل المحيطين به معه بخصوص الحدث.



انعكس العنف المفرط الذي تستخدمه قوات الإحتلال ضد المدنيين على الأطفال الفلسطينيين بدرجة أساسية، وترك آثارا كبيرة على الجوانب النفسية للطفل، فقد أشار استطلاع الرأي الذي أجراه برنامج دراسات التنمية إلى أن 84.9% من الفلسطينيين شعروا ان العنف الإسرائيلي قد أدى إلى اضطرابات نفسية لدى الأطفال في أسرهم<sup>18</sup>.

ومن الإضطرابات النفسية والسلوكية التي ظهرت على الأطفال بسبب ممارسة العنف ضدهم بشكل مباشر وغير مباشر، التشتت وعدم التركيز، ضعف الذاكرة والنسيان، الحزن والاكنتاب، الحركة الزائدة والعنف تجاه الآخرين والتمرد وعدم الطاعة، ملازمة الكبار لعدم الشعور بالأمان، التبول اللاإرادي، الأرق أو النوم الزائد والاستيقاظ من النوم بسبب الكوابيس، إضطرابات هضمية وعزوف عن الأكل. كما أدت الإنتفاضة وما رافقها من العنف الإسرائيلي إلى التأثير حتى على نوعية الألعاب التي يمارسها الأطفال، فقد أصبح الأطفال يلعبون لعبة الحرب بدل الألعاب المعتادة، وحتى رسوماتهم، أصبحت صور العنف الإسرائيلي تسيطر عليها بشكل واضح، فتجدهم يرسمون الطفل محمد الدرة والشهداء، الطائرات والدبابات الإسرائيلية وهي تقصف البيوت والمدارس.

<sup>18</sup> برنامج دراسات التنمية- جامعة بير زيت، 2001. استطلاع للرأي العام الفلسطيني ومسح حول آثار الحصار على الحياة الفلسطينية-النتائج الأساسية.

## قصص من واقع الإنتفاضة

كثيرة هي القصص التي تروى من واقع الأحداث، والتي إن دلت على شئ فإنما تدل على الوحشية التي يمارسها الإحتلال بحق أبناء الشعب الفلسطيني وبشكل يومي ومتواصل، إضافة لما تكشفه من زيف وادعاءات يحاول الإحتلال تجميل صورته البشعة بها. والقصص التي نوردتها هنا هي على سبيل المثال لا الحصر فكلنا يعلم أن لكل شهيد وجريح قصة تستحق أن تروى.



مؤيد أسامة الجواريش يبلغ من العمر الثانية عشرة من سكان مخيم عابدة في بيت لحم وطالب في الصف السادس، وإذا ما أراد مؤيد العودة من المدرسة الى البيت فعليه أن يمر بالقرب من قبة راحيل، حيث لا مفر أمامه إلا



المرور بهذه النقطة. وبتاريخ 2000/10/16 وأثناء عودته من المدرسة الى البيت، انطلقت رصاصات الغدر من بندقية قصص يحملها جندي من جنود الإحتلال، ومن على سطح بناية مرتفعة في محيط المنطقة، وأصاب الرصاصة مؤخرة رأس الفتى الغض وحقيبة المدرسة لا تزال على ظهره، واستقرت في مقدمة الجبهة، وقد وصل الفتى الى مستشفى بيت جالا الحكومي في حالة موت سريري، ومن ثم أعلن عن استشهاده مساء نفس اليوم.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا وفي كثير من الحالات المشابهة، ما الخطر الذي كان يشكله طفل في سن الثانية عشرة؟ على جنود يستحكمون في نقاط عسكرية محصنة، ويمتلكون احدث انواع الأسلحة الأمريكية، أم أنه الخطر القادم مستقبلا والذي يستشعره الغادر والظالم في عيني الضحية.



بتاريخ 2001/1/23 المواطنة عيشة عبد الكريم نصار 29 سنة من قرية الجانية، في محافظة رام الله، كانت تعاني من فقر الدم منذ إنجابها لطفلها الخامس قبل حوالي شهرين وقام زوجها بنقلها بسيارته الخاصة باتجاه مستشفى رام الله اثر فقدانها الوعي خلال تواجدها في المنزل إلا أن الحاجز العسكري الإسرائيلي المقام بالقرب من أحد المستوطنات غرب رام الله قام بإيقاف السيارة وإعاقة دخولهم إلى رام الله لمدة 25 دقيقة على الأقل، كما قال الزوج، مما حدا به إلى الاتصال بالإسعاف. وتوجهت سيارة الإسعاف من مركز الهلال الأحمر بالبيرة فور تلقيها النداء باتجاه الحاجز العسكري المذكور وذلك عند الساعة 6:30 مساءً وقد التقت سيارة الإسعاف بالسيارة التي تقل المريضة في الطريق بعد أن سمح لها الجنود بمواصلة المسير. وقام طاقم الإسعاف بمحاولات حثيثة لإسعافها إلا أنها كانت أصلاً قد فارقت الحياة وتوجه بها الإسعاف إلى مستشفى رام الله حيث أعلن الأطباء عن وفاتها.



سامر طبنجة من مدينة نابلس، يبلغ من العمر الثالثة عشرة، وبتاريخ 2000/10/1 كان سامر في المنزل ولم يذهب الى المدرسة التي يحبها، لأن وزارة التربية والتعليم كانت قد طلبت من الأهالي إبقاء أطفالهم في المنازل حفاظاً على حياتهم من القصف الإسرائيلي العشوائي والذي لا يستثنى أحداً. أثناء وجوده في المنزل سمع سامر دوي طائرة

تقترب من المكان الذي يقع فيه منزلهم. شدة هذا الصوت، صعد الى سطح المنزل، وكان ينظر الى السماء في اللحظة التي كان المدفع الرشاش المثبت على الطائرة المروحية يصوب نيران حقه لتختطف حياته. لقد بقي سامر في المنزل حفاظاً على حياته من رصاص الإحتلال الذي كان من الممكن يتعرض له في طريقه الى المدرسة، أو في المدرسة، لكن يبدو أن لا مكان يأمن فيه الطفل الفلسطيني على حياته، فقد لاحق رصاص الحقد والموت سامر الى المنزل الذي يبعد عن مكان المواجهات.



اليوم الجمعة ... التاريخ الثامن من كانون أول عام 2000 ... الساعة الواحدة وخمس وأربعون دقيقة. المشهد (والذي قد يتكرر كل يوم مع اختلاف بسيط): - مجموعة من الجنود المدججين بالسلاح تطارد أطفالاً في مدينة الخليل، وبالتحديد في المنطقة H1 الخاضعة تحت سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية... تضيق المسافة بين الطرفين، يلقي أحد الجنود القبض على الطفل أحمد القواسمي والبالغ من العمر الخامسة عشرة... يلقيه أرضاً ويضع الجندي رجله على عنقه ويضغط... يفرغ حقه وإجرامه، لكن ذلك لم يشف غليله، ولعل ذلك أن أحمد ما زال على قيد الحياة ... يصوب سلاحه ومن مسافة قريبة ويطلق النار!!! رصاصاً في الجبين، ولم تنتهي القصة بعد، عفوا نقصد القول أن الحقد لم ينتهي بعد، فبعد إطلاق النار على الطفل وابتعاد الجنود، ركض شاب شاهد الجريمة نحو الطفل وحمله، كانت حالة الطفل خطيرة، وما أن مشى الشاب بالطفل مسافة ثلاثين متراً فإذا بمجموعة من الجنود تلحق به... تصوب السلاح نحوه وتأمره بأن يضع الطفل على الأرض...فتشوا الطفل الجريح مع أنهم أطلقوا النار عليه قبل لحظات... فتشوا الشاب الذي كان يحمله، واستمرت عملية التفتيش خمس دقائق، والطفل ينزف بشدة، بعد ذلك أمروا الشاب بحمل الصبي ويغادر، ومن المؤكد أنهم سمحوا له بذلك بعد أن تأكدوا بأن ما أرادوه سوف يتحقق، ويحمل الشاب الطفل لسبعين متراً أخرى ويضعه في سيارة الإسعاف وينقل إلى مستشفى عالية، حيث فارق الحياة وانضم الى قافلة الشهداء.



تعرض منزل السيد/ محمد حسن النجار إلى قصف بصاروخ من قبل طائرات الاحتلال الإسرائيلي وذلك في تمام الساعة "السادسة والنصف" من مساء 2000/11/20، أثناء الغارة الجوية على مدينة خانينونس. وقد أحدث القصف



أضراراً بالغة في منزل المذكور وأدى إلى إصابة أربعة من أفراد الأسرة بجروح من أثر زجاج المنزل الذي تحطمت واجهته بالكامل، وكذلك إصابة جميع أفراد الأسرة بحالة من الرعب والخوف الشديد. أثناء القصف كان في المنزل الطفل أحمد البالغ من العمر 15 عاماً والطفلة جمانة البالغة من العمر 9 سنوات والطفلة هبة البالغة من العمر 7 سنوات، وإيمان البالغة من العمر 16 سنة، بالإضافة إلى الأم ونور البالغة من العمر 19 عاماً.

يقول الطفل أحمد (15 سنة) عن الحادثة قائلاً: كنت وافقاً في البلونة أنا وأختي وأمي لمشاهدة الطائرات الإسرائيلية وهي تضرب مقر قوات الأمن الذي يبعد عن منزلنا مسافة 3 كيلومتر. أثناء القصف فجأة رأيت صاروخاً يتجه إلى منزلنا حيث ضرب الحزام الإسمنتي المسلح في الطابق الأول، وأحدث صوتاً مدوياً في أرجاء المنزل، بعد ذلك تفجر

الزجاج الخارجي للبلكونة في وجوهنا، ووقعت أرضاً، وكنت خائفاً ومرتبهاً وسمعت أمي تنطق بالشهادتين وبدأت أنطق بها أنا وأختي مع العلم أن البيت كان مظلماً، وبعد أن صرخت علينا أمي وأمرتنا بالتوجه إلى داخل الغرفة، زحفت إلى هناك ومن ثم نزلنا للطابق الأرضي، وخرجنا من المنزل وكنت أصرخ وأستغيث كما كان الجميع يصرخ ويبيكي، وجلسنا تحت الشجرة القريبة من المنزل حيث كانت أمي تحاول أن تحضننا جميعاً، وبقينا هناك مدة من الزمن ونحن نصرخ ونستغيث إلى أن جاءت سيارة الإسعاف وقامت بنقل الجرحى إلى المستشفى. أحمد لم يستطع النوم طيلة الليل فقد كان يبدو عليه التعب والإرهاق قلقاً على أمه وأخواته ويترقب وصول أبوه وأخوه حسن وأخته الكبرى من مدينة غزة، حيث لم يستطيعوا الوصول إلى مدينة خان يونس منذ أمس جراء إغلاق الاحتلال الإسرائيلي للطريق المؤدي من مدينة غزة.

الطفلة جمانة تصف الحادث، حيث كانت موجودة أيضاً في البلكونة وأصيبت في قدمها بشظايا الزجاج قائلة: "لم أكن أتوقع ما حدث لنا، الطائرات جاءت قبل ذلك ولكنها لم تقصف منزلنا فلا يوجد حولنا موقع عسكري، عندما ضربنا الصاروخ لم أراه، وقعت على الأرض وصرخت إحقنا يا بابا!! ولكن أبي لم يكن موجوداً، صرخت على أمي وإختي وهربت أثناء الظلام إلى داخل المنزل وأنا أرتجف خوفاً، نزلنا إلى الطابق الأرضي، وكنت أشعر بحالة من الدوار وكأن شيئاً أصاب رأسي وقدمي كان ينزف دماً، جلسنا بجانب أختي وأمي تحت الشجرة وكنت أصرخ بصوت عالٍ، وكنت أنظر إلى أختي نور التي كانت تصرخ ووجهها ينزف دماً. تخاف الطفلة جمانة من أن تأتي الطائرات ليلاً وتقصف بيتهم مرة ثانية وكانت تشعر بالقلق على مصير أمها وإختي وأخواتها وأبوها.

اما الأم فتصف الحادث وتقول: عندما أصاب الصاروخ منزلنا وحدث الانفجار شعرت وكأن رأسي قد انفصل عن جسدي وسقطت، ونطقت بالشهادتين، وبدأت أصرخ على أبنائي بأسمائهم لكي أطمئن عليهم، ومن ثم أخذتهم ونزلنا إلى الأسفل، وجلسنا خارج المنزل تحت الشجرة إلى أن جاءت سيارة الإسعاف ونقلتنا إلى المستشفى. وأثناء وجودها في المستشفى كانت تسأل عن أطفالها وتطمئن عما جرى لهم بشكل مستمر ودائم.

هذه هي الأم الفلسطينية، تحرص على أطفالها أكثر من حرصها على نفسها، وليس كما يزعم الذين يدعون أنهم سادة الديمقراطية وحقوق الإنسان، بأن الأم الفلسطينية ترسل أطفالها، وتدفعهم إلى ساحة المعركة حتى يستشهدوا، لتزغرد من بعدها وتحصل العائلة على التعويضات والمساعدات. إن هذه الإدعاءات والمزاعم ما هي إلا لذر الرماد في العيون ولتغطية الجرائم البشعة التي يرتكبها الإحتلال بحق الشعب الفلسطيني وأطفاله، ولكن الحقيقة أقوى من زيف الإدعاءات. فالذي يدفع الطفل أن يحمل الحجر ويقف ليواجه دبابات العدو وطائراته هو الإحتلال وممارساته البشعة، فالطفل الفلسطيني يفتح عيونته على الدنيا ويرى الإحتلال بصورته وممارساته الوحشية، تلك الممارسات التي تشعر الطفل بأن لا حق له في الوجود والحياة على الرغم من أنه صاحب الأرض. أطفال فلسطين يفتحون عيونهم على الدنيا ليجدوا أسلحة القتل والدمار الإسرائيلي... لا حق لهم في التعليم... لا حق لهم في التمتع بالصحة... لا حق لهم في بيئة نظيفة... لا حق لهم في حرية الحركة... لا حق لهم حتى في اللعب كبقية الأطفال، كل هذا في الوقت الذي يتمتع فيه أطفال المستوطنين المغتصبين بكافة الإمتيازات والحقوق، ورغم كل هذا يستغربون ويتساءلون عن الأسباب التي تدفع الأطفال الفلسطينيين للتعبير عن رفضهم ومقاومتهم لهذا الواقع.

## المراجع

- برنامج دراسات التنمية- جامعة بير زيت، 2001. استطلاع للرأي العام الفلسطيني ومسح حول آثار الحصار على الحياة الفلسطينية-النتائج الأساسية.
- تقرير مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة، أثر المواجهات والقيود المفروضة على الحركة والإغلاقات على الإقتصاد الفلسطيني، من 2000/10/1-2001/1/31.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. التقرير السنوي- 2000. أطفال فلسطين- قضايا وإحصاءات. سلسلة إحصاءات الطفل رقم (3). رام الله- فلسطين.
- الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال- فرع فلسطين، 1997. تقرير حول الإنتهاكات التي تعرض لها الأطفال الفلسطينيين على أيدي سلطات الإحتلال الإسرائيلي خلال العام 1996.
- منظمة العفو الدولية، 1995. الطفولة الضائعة- الإنتهاكات الجسيمة بحق الأطفال.